The Impact of Slum Housing on Urban Growth in Kufa - Hawza Housing: Case Study 2019-2020

Sadia K.Hasan

College of Physical Planning, University of Kufa, Najaf, Iraq

E-mail: sadiak.hasan@uokufa.edu.iq & sadiakaml2002@yahoo.com

Submission date:- 5/2/2020	Acceptance date:- 29/9/2020	Publication date:- 19/10/2020

Abstract

Slum housing is one of the most important urban problems that worsened after 2003, migration from cities to other cities was great due to lack of security and poor living conditions. Therefore, cities suffocated with the slum belts surrounding them, forming a burden on the city's fabric, putting pressure on all infrastructure and social services and negatively affecting the urban fabric, through random, illegal and chaotic housing. This has led to many problems, housing, service, environmental, social and economic. The most prominent of which is the unusual growth in the size of slums areas and the various negative effects that have happened in cities. The research aims to shed light on the most important factors generating this phenomenon, and this would help provide material and human capabilities which help us to solve the phenomenon of random housing in Iraq. Methodology used is descriptive analytical as well as sample-based survey by distributing a questionnaire to a selected sample including different categories from the decision makers categories to the beneficiaries group in the study area. The main conclusions were and still are within the circle of economic reasons represented by low income and unemployment, while social reasons are the search for a better life in Kufa city, which they lack in their former areas.

Keywords: Random growth, Population growth, Physical growth, Random accommodation, Slums.

Journal of University of Babylon for Engineering Sciences by *University of Babylon* is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

تأثير السكن العشوائي على النمو العمراني في الكوفة – دور الحوزة حالة دراسية 2019–2020

مدرس سعدية كامل حسن

كلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق

sadiak.hasan@uokufa.edu.iq & sadiakaml2002@yahoo.com

الخلاصة

السكن العشوائي واحد من أهم مشاكل المدن التي تفاقمت بعد عام 2003 ، كانت الهجرة كبيرة من مدن الى اخرى بسبب فقدان الأمن وسوء الأحوال المعيشية. لذلك اختنقت المدن بأحزمة العشوائيات التي تحيط بها لتشكل عبء على نسيج المدينة لتضغط على كل خدمات البنية التحتية والاجتماعية وأثرت بشكل سلبي على النسيج العمراني، من خلال النمو العشوائي غير القانوني والفوضوي، أدى هذا إلى حدوث مشكلات عديدة سكنية وإسكانية وخدمية وبيئية واجتماعية واقتصادية، ابرزها النمو غير الاعتيادي في حجم المناطق العشوائية وما يترتب عليها من اثار سلبية مختلفة على المدن. يهدف البحث الى تسليط الضوء على أهم العوامل المولدة لهذه الظاهرة وهذا من شانه ان يساعد توفير الامكانيات المادية والبشرية من الناحية المادية والبشرية لحل ظاهرة السكن العشوائي في العراق. منهج البحث المتبع هو الوصفي التحليلي وكذلك المسح المستند على العينة من خلال توزيع استبيان على عينة مختارة تتضمن مختلف الفئات ابتداء من صاحبة القرار إلى الفئة المستفيدة في الكوفة – دور الحوزة. أما أبرز الاستنتاجات فهي كانت ومازالت ضمن دائرة الأسباب الاقتصادية متمثلة بتدني الدخل والبطالة بينما الاسباب الاجتماعية فهي البحث عن حياة افضل في المدينة التي يفتقدونها في مناطق سكناهم السابقة، يُضاف لها الأسباب الثقافية والمعرفية، من تدني المستوى التعليمي، وكل ذلك سوف يترك أثر سلبي على النمو العمراني في مدينة الكوفة بالمحصلة النهائية تراجع الخدمات في الكم والنوع.

الكلمات الدالة: النمو العشوائي، النمو السكاني، النمو العمراني، السكن العشوائي، الأحياء الفقيرة.

المقدمة:

ان كل انسان يحتاج الى السكن الملائم الذي يحميه من المحيط البيئي بكل مكوناته كما ان السكن الملائم ذلك السكن الذي يتضمن قدرا مناسبا من الخصوصية والمساحة الكافية والأمان والإضاءة والتهوية والبنية التحتية الأساسية، والحماية الكافية من كل ما يمكن أن يهدد سلامة السكان مثل البرد والمطر والصواعق والحرارة والرياح والرطوبة والحرائق وما إلى ذلك. بمرور الوقت تزايد عدد السكان مما ادى نشوء نوع اخر من السكن وهو ما يعرف بالسكن العشوائي، حيث تمثل ظاهرة السكن العشوائي وأحياء الصفيح أكثر المشكلات والمصاعب التي تواجه تطوير المدن والتنمية الحضرية في معظم البلدان النامية والدول العربية، وذلك نتيجة لزيادة معدلات النمو العمراني في المدن التي تشهد في الوقت الحاضر ما يسمى (بظاهرة الانفجار السكاني) وان مفهوم السكن العشوائي يرجع إلى الثورة الصناعية التي شهدتها لندن في القرن التاسع عشر أو كما شهدتها نيويورك في أوائل القرن العشرين. بينما المساكن العشوائية أغلبها تم الاستيلاء عليها من قبل الناس عن طريق وضع اليد، لذا فهي من الناحية القانونية مساكن غير قانونية على الإطلاق وبالتالي لا تمتد إليها شبكة المرافق العامة من المياه والكهرباء وغيرها [1]. كما أن السكن العشوائي يمكن التعبير عنه بفعل شريحة من المجتمع تأخذ المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها خارج نطاق السلطة الرسمية وبعيداً عن نفوذها أو تدخلها ويتم ذلك بإمكانيتها المادية والثقافية المحدودة. مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي حيث ينقصها الكثير من القيم والمبادئ المعمارية والبيئية والتخطيطية السليمة وهي ظاهرة خطيرة وترجع خطورتها إلى كبر حجمها وهي كظاهرة تنتشر في أنحاء كثيرة حتى انه لم يكن بالإمكان تجاهلها في الكثير من دول العالم. اذا كان سكان المدن الرئيسة في بعض الدول النامية يفترشون الأرض والشوارع العامة بينما في مدن العالم العربي فان الحال أقل سوء بكثير من الدول النامية الأخرى كالهند وباكستان فهناك سكان المقابر والطمر الصحي كما هو الحال في بعض المدن المصرية[2].

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

أولا: مشكلة البحث

تزايد مشكلة أو ظاهرالسكن العشوائي يُعتبر تهديد للمجتمع والدولة اقتصاديا وأمنيا، وهذا يستدعي دراستها ووضع الحلول والمعالجات الممكنة وذلك للحد أو التقليل من آثارها السلبية على النسيج العمراني والاجتماعي للمدينة [3]. كما أن جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قادت الى ضعف سلطة القانون في البلديات وفي محافظات العراق عموما وهذا بدوره وفر ارضية سهلة او مبررات لخرق القانون امام بعض الناس فاستسهلوا التجاوز على الحدود البلدية، وفرض إراداتهم دون ان يجدوا أي رادع يمنعهم من إنشاء مساكن عشوائية ولهذه الأسباب وغيرها تشكلت العشوائيات [4] . مشكلة البحث هي غياب الرؤى المناسبة لحل ازمة النمو غير القانوني للمناطق العشوائية وأثرها السلبي على النسيج العمراني .

ثانيا: فرضية البحث

لكل ظاهرة هناك متغيرات تؤثر بها ومن هذه المتغيرات في ظاهرة العشوائيات هناك المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية ورصد وحساب هذه المتغيرات من شأنه أن يسهل وضع الحلول والسياسات والإجراءات والبرامج لحل المشكلة.

ثالثا: هدف ومنهج البحث

يهدف البحث إلى مساعدة المجتمع والسلطات المحلية في التعامل مع كل متغير اسهم ويسهم في المستقبل في تفاقم او خلق عشوائيات جديدة وبالتالي يصبح امام متخذ القرار او المخطط خارطة طريق واضحة للتعامل مع مشكلة العشوائيات في الوقت الراهن والمستقبل في ضوء الأولويات والإمكانيات المادية البشرية بما يُسهم في الحل التدريجي لهذه الظاهرة دون اللجوء للحلول القاسية. منهج البحث المتبع هو الوصفي التحليلي المسحي المستند على العينة العشوائية من خلال توزيع استبيان على عينة تتضمن مختلف الفئات في منطقة الدراسة. كما اعتمدنا في معالجة هذا البحث ودراسته على الدراسة الميدانية التطبيقية، لظاهرة نمو السكن العشوائي، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية لعديد من الأحياء العشوائية في منطقة الدراسة. وذلك بواسطة استمارة البحث الميداني، وتم الاطلاع على واقع هذه الظاهرة في منطقة الدراسة. حيث اتيح لنا الاطلاع على الواقع السكني، والسكاني، والاجتماعي، والاقتصادي، والديموغرافي والمعيشي للسكان.

رابعا: مفهوم المناطق العشوائية

ربما يتصور البعض ان السكن العشوائي هو من مبتكرات الدول الفقيرة او النامية في حين أنه من نتاج الغرب ومن مخرجات بواكير الثورة الصناعية في الغرب، يرجع مفهوم السكن العشوائي او ما يسمى بالعشوائيات الى الثورة الصناعية التي شهدتها مدينة لندن في القرن التاسع عشر او كما شهدتها مدينة نيويورك في اوائل القرن العشرين، كما أنها تنتشر في أنحاء كثيرة من العالم، وتسمى هذه المناطق بالسكن القزمي مرة ومدن الصفيح مرة اخرى وسكن المتجاوزين والسكن اللاقانوني مرات اخرى وكثيرا ما تستخدم مصطلحات من قبيل العشوائيات ومدن الأكواخ ومدن الكرتون والمستوطنات غير النظامية [5]. العراق بعد 2003 برزت وتفاقمت ظاهرة العشوائيات وهي في حالة ازدياد بحيث مجموع عدد التجمعات العشوائية1552 بينما مجموع عدد المساكن العشوائية346881 في حين أن مجموع سكان العشوائيات2418864 أما مالكي الاراضي المتجاوز عليها 98 % حكومي 2 % خاص فكانت اعلى نسبة تجمع للعشوائيات كانت في بغداد حوالي 22 % تليها نينوى 18 % ثم البصرة 11% [6]. تفاقم هذه الظاهرة كان الحافز على بدء التفكير في قضية العشوائيات ليس فقط كونها نمطا لا يصلح فيزيائياً، وعمرانياً، وبيئياً للحياة الادمية على الرغم من حيوية ذلك واهميته البالغة ، بل بوصفها ايضاً قضية حياة تهم قطاعا كبيراً من سكان المجتمعات الحضرية ورغم ان الشكل العام والمظهر الخارجي لقضية العشوائيات يبدو إسكانيا، الا أن دوافعه الاصلية تضم الى جانب المكون الإسكاني مكونات عديدة تتصل بالوضع الاقتصادي، وبعده الداخلي على نحو خاص كما يرتبط بالتركيب الاجتماعي وبنيته الطبقية وتتعلق بالنسق التخطيطي العمراني وفعالية القوانين واللوائح بنجاحه [7].

ويمثل البعد الاجتماعي محورا لا يمكن تجاهله في تشكيل ظاهرة العشوائيات فالبنية الاجتماعية تتضافر مع الجانب الاجتماعي ومع النمط العمراني العشوائي، ويفرز ذلك كله نوعاً من الخلل او الاضطراب الذي ينتهي الى نشأة هذه المناطق بل واتساعها حجماً ،وحيزاً سكانياً. فالعشوائية إذن مشكلة بشرية أكثر من كونها مشكلة سكن أو تعديا على أملاك الغير والدولة بوضع اليد، او الاستيلاء على ارض لا تصلح للسكن أصلاً أو البناء على الاراضي الزراعية الملاصقة للمدن القائمة والذي يمثل خطراً كبيراً على اقتصاديات

الدولة . لذلك ينطوي تعريف المناطق العشوائية على مشكلات متعددة اصطلاحية وقانونية وترجع صعوبة صياغة تعريف واضح لها إلى تعقد الظاهرة ذاتها واختلاف المسميات من مجتمع لآخر ومن بلد لآخر، كمدن الأرصفة في الهند، والأكواخ الكرتونية في الدار البيضاء وتجمعات الأرصفة في مانيلا، ومدن الأكواخ في تونس، والبيوت الشجرية في كنشاسا وتجمعات الباعة المهمشين في فنزويلا. وبالتالي ومن ثم التعميمات في هذا المجال لا تخلو من مخاطر، وتميل إلى اختزال الخصوصيات المحلية والقومية [8].

خامسا: تعريف السكن العشوائي

السكن العشوائي :

هو كل سكن يبنى مخالفا للقوانين البنائية والعمرانية، ولا تتوفر فيه شروط السلامة العامة والشروط الصحية، وهذا يمثل خطراً على السكان وعلى المجتمع، وضرراً بالمصلحة العامة في مستوى مبانيها أو كثافتها أو ظروف التجهيزات الموجودة بها وغيرها من المعايير الصحية، والفنية المناسبة للسكن السليم، وبهذا يكون سكنا عشوائيا[9]. كما يمكن تعريف سكن العشوائي على أنه " نمو مجتمعات وأنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهى مخالفة للقوانين المنظمة للعمران. نستنتج من بين كل التعاريف أن السكن العشوائي هو السكن عند أطراف المدن و الذي لا يخضع للتخطيط وتنعدم فيه الخدمات الضرورية ومن النادر ان تجد مدينة تخلو من ظاهرة السكن العشوائي. وتتناول الدراسة تعريف العشوائيات من منظور التخصصات المختلفة المعنية بتلك الظاهرة مثل التعريف الرسمي، والقانوني، والعمراني، والاجتماعي، والاقتصادي، والهدف من ذلك رصد الظاهرة من مختلف أبعادها:

التعريف الرسمي:

ويقصد به التعريف الذى تستند عليه أجهزة الدولة في وضع سياسات للتعامل مع ظاهرة العشوائيات والتخطيط لبرامج التطوير الحضري. يعرفها مجلس الشورى المصري [10]بأنها: "تجمعات نشأت في غيبة التخطيط العام وخروجاً عن القانون وتعدياً على أملاك الدولة، وبالتالي تكون مناطق محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات الأساسية مثل: المياه، والكهرباء، ونقطة الشرطة، والوحدات الصحية، والمدارس والمواصلات. ونتيجة لحرمان السكان من الحد الأدنى اللازم للمعيشة تنتشر بينهم الأمراض المتوطنة، ويتفشى الجهل، وتسود الأمية، وتنتشر جميع أنواع الجريمة. وذلك لاشك سوف يقود إلى أن نستنتج مما سبق ان المناطق العشوائية هي مناطق سكنية عفوية لم تدرج ضمن التخطيط العمراني للمدينة تتكون من اسكان غير مرخص في مناطق محرومة من المرافق العامة والخدمات الاساسية، وقد تعددت صور واشكال هذه المناطق، وانتشرت على اطراف المدن في بادى الامر ثم تسربت تدريجيا الى الضواحي ثم الى الداخل وقد نشأت هذه المناطق في غيبة من التخطيط العام للمدن وخروجا عن القوانين المنظمة للعمران. إلا انه في العراق بعد التغيير الذي حصل في 2003 أدى إلى شيوع واستشراء ظاهرة التعدي على الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء وتحولت بمرور الوقت هذه الظاهرة من حاجة فعلية إلى تجارة مربحة لبعض ضعاف النفوس من الوسطاء والسماسرة فأصبح الفقراء بين فساد اصحاب رؤوس الأموال وإهمال الحكومة التي لم تقدم حلا لحد الآن [11].

سادسا: دوافع تكوين المناطق العشوائية

فقر أغلب دول العالم النامية و تواضع إمكانيات اغلب الدول النامية وتراخي دورها الرقابي والتخطيطي في إدارة مشكلة العشوائيات ولد تراكمات مما عقد الحل ناهيك عن تضخم الاسعار الذي يقابله ضعف في المستوى الاقتصادي لأغلبية أفراد المجتمع ، كما أن تزايد عدد الباحثين عن المسكن من داخل المدن والمهاجرين من مختلف القرى والمحافظات دون أن يكون لهم درجة تعليم مناسبة أو مهن محددة تؤمن لهم احتياجاتهم الأساسية ، وبالتالي لم يجد هؤلاء الناس أمامهم سوى إقامة مساكنهم في مناطق تخلو من والخدمات والمرافق معتمدين على أنفسهم وبأقل تكلفة وجوده [12].

1- الدوافع القهرية: التي تضطر المواطنين في اللجوء للسكن العشوائي كما في حالات الزلازل، والكوارث وانهيارات المنازل مما يضطر السكان إلى إقامة أكشاك من الخشب أو الصفيح بجوار المساكن التي تهدمت أو أزيلت، أو قد يلجأ البعض إلى سكن المقابر أو إنشاء مخيمات على أطراف المدن من دون تدخل الدولة لحين تدبير السكن [13].

2- دوافع اقتصادية: وتتمثل بالهجرة الداخلية من الموطن الأصلي الى موطن جديد سعياً وراء الرزق.

3- دوافع استثمارية: تتمثل في قيام واضعي اليد بتقسيم أراضي الفضاء وبيعها للأفراد القادرين لتحقيق مكاسب سريعة.

المبحث الثاني: العوامل المسببة لظاهرة العشوائيات

تعددت أسباب ظهور مشكلة السكن العشوائي أو السكن اللاقانوني في مجمل مدن العالم الثالث ولاسيما العواصم منها وذلك نتيجة لعوامل عديدة منها الاقتصادية، والسياسية والديموغرافية والظروف الطبيعية مع الاختلاف البسيط في هذه العوامل حسب ظروف كل بلد ويمكن ان نلخص أهم الأسباب التي ادت الى ظهور هذه الظاهرة بما يلي:

أولا: اتساع ظاهرة النمو الحضري

يعرف التحضر بأنه عملية نمو وتوسع المدن والبيئات الحضرية نتيجة للعديد من العوامل أهمها تزايد نمو سكان المدينة بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة المستمرة من الارياف باتجاه المدن وعمليات دمج المناطق خارج المدن وربطها بالمدن. وهو أيضا عملية التحول الى حضر أي عملية الانتقال الى المدن والتحول من الزراعة الى غيرها من المهن الشائعة في تلك لمدن، وما يرتبط بذلك من تغير في الانماط السلوكية، وتختلف لبلدان فيما بينها من حيث المراحل التي قطعتها في عملية التحضر لذا ظهرت محاولات لتصنيف ظاهرة النمو الحضري في بعض البلدان العربية على اساس نسبة السكان الحضر الى دول ذات مستوى حضري مرتفع كما هو الحال في (العراق ولبنان)، ودول متوسطة التحضر مثل (الاردن وتونس)، ودول نسبة التحضر فيها منخفضة، اي ان معظم السكان يتركزون في مناطق الريف. لقد رافقت ظاهرة النمو الحضري والتضخم الحضري مظاهر عديدة في هذه المدن لعل من اهمها تفاقم معدلات البطالة واتساع رقعة الفقر الحضري والتلوث البيئي ومشاكل النقل فضلا عن توسع مشكلة السكن [14].

ثانيا: ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية

ولاسيما في البلدان النامية لسكان الحضر والريف معا، اذ ان معدل الزيادة الطبيعية بدا يرتفع بشكل ملحوظ منذ الاربعينيات من القرن الماضي وارتفع هذا المعدل من 1%عام 1920الى 3%عام 1975وهذا يعود الى انخفاض معدل الوفيات وثبات ارتفاع معدل المواليد نتيجة للتطور الذي شهده القطاع الصحي [14] وتشير معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة الى ان ذلك الامر من اهم مصادر مشكلات السكن في هذه البلاد الذي كان له الدور في التوسع السريع في الاحياء غير المخططة التي لا توجد فيها الخدمات الكافية لتامين الحياة السكنية السليمة.

ثالثا: اتساع رقعة النمو العمراني

الذي أدى الى التحام القرى بالمدن المجاورة مما تسبب في ظهور المناطق العشوائية، إذ تمتد هذه القرى متجاوزة على الأراضي الزراعية المجاورة بدون تخطيط وتنظيم حتى تلتحم بالمدن المجاورة، وبمرور الوقت وضعف الرقابة يتم ضم هذه القرى الى خطط المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح المناطق العشوائية داخل المدينة.

رابعا: غياب التخطيط الإقليمي

وذلك ناتج عن عدم الاهتمام بالمناطق الريفية من خلال تحسين الاجور وادخال الخدمات واتساع الفجوة بين المدن في البلد الواحد بسبب التنمية غير المتوازنة، بمعنى آخر التخطيط للمدينة ومناطق تأثير وتأثر المدينة لأنها ليست معزولة تأثير محيطها الاقليمي.

خامسا: عدم مسايرة المخططات الاساسية للطلب السكني

وعلى وجه الخصوص محدودي الدخل لأنه هذه الفئة تشكل اغلبية السكان وهذه الفئة تُعد المصدر او المولد الأكبر للطلب السكني ومن ثم تأتي من بعدهم فئة من لا دخل منتظم لهم وأغلبهم المهاجرين من الريف للمدينة ولسوف يحط رحالهم في العشوائيات لا محال.

سادسا: ضعف الانظمة والقوانين العمرانية

ما يولد عدم مواكبة مراحل التخطيط المختلفة لاحتياجات التوسع في المدن وللمتغيرات الطارئة وعدم العمل على اعادة النظر في الخطط بصورة دورية وإعداد مقترحات أو بدائل او تعديلات على المخططات الاساسية لاستيعاب الزيادة السكانية ومشاكل السكن.

سابعا: قلة الاراضي المناسبة للسكن

وعلى وجه الخصوص التي تتلاءم مع ذوي الدخل المحدود، لأنه في ظل الهجرة المستمرة للمدينة يُولدُ طلب عال على الأرض في المدينة مما يولد ارتفاع في الاسعار وخصوصا قريبا من مركز المدينة ناهيك عن ارتفاع تكاليف البناء بسبب التغيرات المتسارعة في اسعار مواد البناء محليا واقليما ودوليا.

المبحث الثالث: المحور العملي (الكوفة – دور الحوزة)

من خلال الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة والاتصال بالمسؤولين في المجلس البلدي وبلدية الكوفة، تبين ان منطقة الدراسة هي جزء من تجاوزات مدينة الكوفة وبذلك تعتبر منطقة عشوائية وتقع على حافة التصميم الأساس لمدينة الكوفة. وغالبية المسؤولين أجمعوا على أن أسباب ظهور هذه المنطقة يرجع للأسباب التالية:

أولا: اسباب ظهور المنطقة

1- غياب القانون بعد احداث عام 2003 ما أدى الى استحواذ السكان للمنطقة.
2- عمليات التهجير.
3- ارتفاع قيمة الارض في مركز المدينة النجف.
4- انشطار المتزوجين عن اهاليهم.
5- غياب الادارة او الرقابة او عدم قدرتها على السيطرة على المناطق الحضرية.

ثانيا: البيئة السكنية في منطقة الدراسة

1-عدم مراعاة المباني للأسس والمعايير التخطيطية.
2- تشكل المباني الرديئة الجزء الاكبر في المنطقة.
3-غالبية المباني سيئة التصميم ولم يراعى فيها شروط الصحة والراحة وغيرها.
4- وجود بعض الدور او المباني المهجورة والتي تشكل خطرا على السكان.

شكل رقم (1) بيئة ملوثة وغير صحية

ثالثا: الخصائص العمرانية للمنطقة الدراسة

إذ تقع منطقة الدراسة على حافة التصميم الاساسي لمدينة الكوفة وفيها مباني غير متجانسة وتبنى من مواد مختلفة اما الطرق تكون غير معبدة وتتراكم فيها النفايات ومياه الامطار والمياه المتسربة من البيوت السكنية وفي فصل الصيف حيث تضجر المنطقة

من الاتربة والغبار بسب مرور السيارات فيها وتتميز المنطقة في قلة خدمات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية نتيجة قلة الوعي الاجتماعي فيها.

رابعا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

1- تدني المستوى التعليمي والثقافي.
2- ارتفاع مستوى البطالة.
3- وكأن المنطقة مكب للنفايات

شكل رقم (2) غياب شبكة المياه الصالحة للشرب

خامسا: اهم الخصائص الاقتصادية للمنطقة

1- الأغلبية ذوي دخول منخفضة
2- لا يتلاءم مع المعيشة اليومية لعوائلهم
3- انخفاض القوة الشرائية
4- غالبية غير ماهرة
5- وغالبية ملكية الدور غير قانونية.

سادسا: الخصائص العمرانية للمنطقة

1. مساكن غير منظمة من حيث الخريطة والموقع
2. تفتقر لأبسط مقومات التخطيط العمراني
3. شوارع غير معبدة وغير منظمة
4. مواد بناء رديئة بالكاد تسد الحاجة
5. غياب الخدمات بكل أنواعها
6. غالبية سقوف المباني من سعف النخيل (الحصران)

المبحث الرابع: التحليل

العشوائيات ظاهرة وفعل مركب ذلك لأنها نتاج متغيرات كثيرة ، ومن غير العلمي أن تعالج من خلال بعداً واحداً بذاته مهما كانت أهميته ،ان مفهوم المناطق العشوائية يختلف من مكان لآخر وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة، في البلدان النامية والفقيرة تشيد من الصفيح او الكارتون أي مواد غير ثابتة واخرى ثابتة شكل (1و2)، إذ تشكل

الأحياء الفقيرة موطناً لأعداد كبيرة من سكان المناطق الحضرية في الدول النامية[15]. ان تسمية المناطق العشوائية هو أحد المسميات التي تطلق على عملية إنشاء المساكن العشوائية بصورة غير قانونية والتي ظهرت كنتيجة حتمية للنمو الحضري السريع بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر بمدن معظم دول العالم النامي ومنها العراق، و رغم تعدد المسميات إلا أنها تشترك جميعها في عامل واحد وهو أن عمليات البناء وتطويره بدون ترخيص وفي اراضي تملكها الدولة او يملكها آخرون وغالبا ما تفتقر هذه المساكن للخدمات الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها [16]. وقد خرج مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بتعريف عن الأسرة في العشوائيات بأنها مجموعة افراد يعيشون في منطقة حضرية غير مخططة ويفتقرون الى الأسكان الدائم او مساحة كافية للمعيشة ويفتقرون الى الحصول على مياه نقية صحية والحصول على مرفق صرف صحي، وعلى حيازة للأرض مأمونة[17].وذلك لأنه الكثير من مساكن هذه الاحياء مبنية بمواد ثابتة وبواجهات جيدة وبعض المناطق مخططة بشكل جيد كما يحصل الآن مع بعض المناطق الزراعية في النجف. لكن الصفة التي تجمعها مع الاحياء الاقل تنظيما وبمواد بناء اقل هو انها جميعا غير مرخصة لم تدرج ضمن التخطيط العمراني للمدينة وقد نشأت هذه المناطق في ظل تعامي التخطيط العام للمدن وخروجا عن القوانين المنظمة للعمران [18].

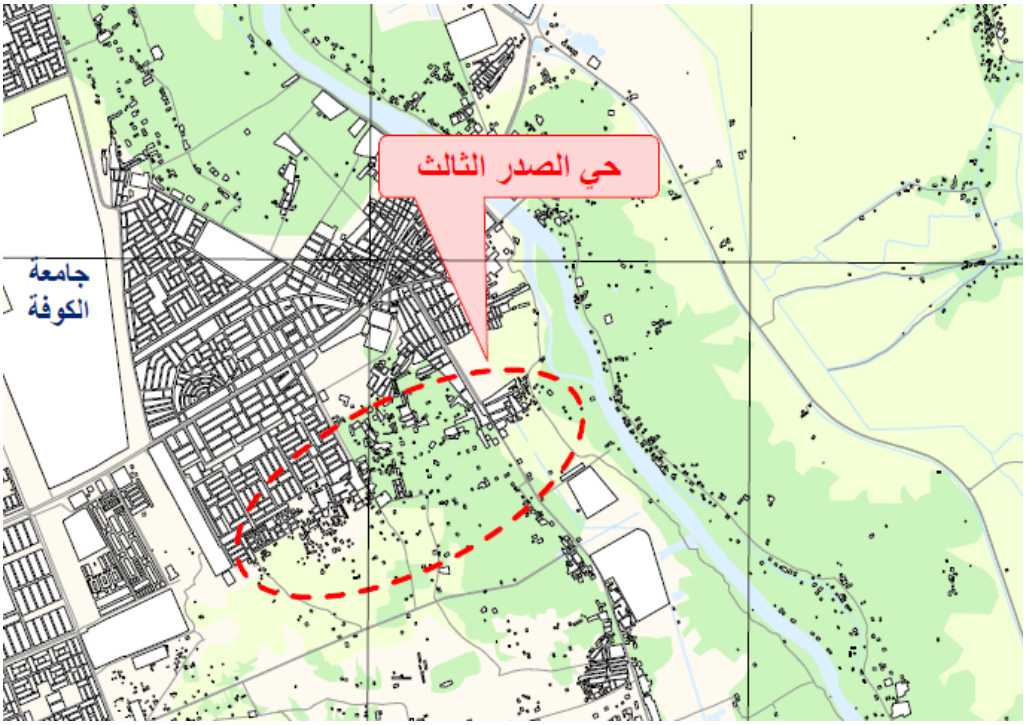

شكل رقم (3) منطقة الدراسة

من واقع المعلومات التي زودتنا بها استمارة الاستبيان سوف نحلل ونناقش النتائج التي افرزتها إجابات العينة وكما يلي:

التوزيع حسب الجنس، التحليل حسب توزيع مكان السكن السابق، التوزيع حسب المهنة، التحليل حسب نوع خدمات الوحدة السكنية، المواد المستعملة في بناء السقف، مدة السكن في العشوائية عدد الأسر من العينة، المستوى التعليمي لرب الاسرة، نوع السكن من العينة، مقدار دخل الأسرة (الفئات الدخلية)، المواد المستعملة في البناء من العينة، العوائل في المسكن (الاكتظاظ).

أولا: تحليل التوزيع حسب الجنس

الحديث عن العشوائيات في حقيقة الامر هو تناول وضع الأنسان في الحيز المكاني الذي يسمى مكان عشوائي لأنه خارج المعيار المحلي وحتى خارج المخطط الأساس في اغلب الأحيان، كما ان جدول وشكل رقم (1) يعطينا مؤشر قوي على هيمنة العنصر الذكوري في المستوطنة العشوائية ، بحيث شكل من حيث العدد بالنسبة للعينة 61 فرد ذكر وبنسبة 87% وهي ولا شك تعتبر نسبة كبيرة إذا ما قورنت بعدد الإناث التي بلغت من العينة 9 اناث والتي شكلت نسبة 13% من مجموع العينة. أن هذه الفجوة الكبيرة بين

عدد الذكور والاناث يعطينا مؤشر لعدم استقرار نفسي ومكاني في العشوائية هذا من جهة ومن جهة اخرى أن هذه العشوائية قابلة للتوسع والتضخم في حال عمد الذكور إلى الزواج أو جلب زوجاتهم من الريف أو من اي مكان آخر.

جدول رقم (1) التوزيع حسب الجنس العدد والنسبة.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	61	87
انثى	9	13

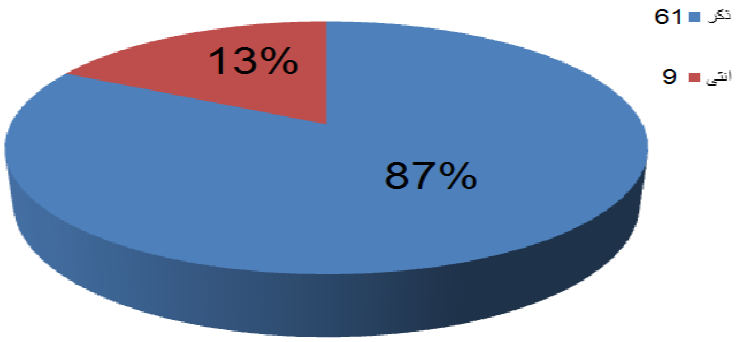

شكل رقم (2-1) التوزيع حسب الجنس

ثانيا: التحليل حسب توزيع مكان السكن السابق

لاشك أن أي منطقة عشوائيات في اي بلد هي منطقة جذب لفئات معينة من السكان كانوا سابقا مقيمين في مناطق قريبة أو بعيدة نسبيا من هذه العشوائية، وفي الغالب تنقسم مناطق الطرد هذه بين الريف والحضر. و لأن الريف يعتبر الخزان الأكبر للسكان في العالم الثالث ونحن لسنا استثناء من هذه القاعدة، فالجدول والشكل رقم (2) التوزيع حسب مكان السكن السابق، يوضحان أن عدد القادمين من الريف من عينة البحث بلغ 54 فرد وبنسبة 77% وهي نسبة كبيرة جدا وهذا مؤشر على تردي الوضع المعيشي الاجتماعي والاقتصادي في الريف العراقي وبالتالي اصبحت المدينة أشبه بالحل السحري لجميع مشاكلهم بالنسبة لهؤلاء الناس متناسين ما سينتظرهم من حرمان فأصبحوا كمن يستجير بالرمضاء من النار. اما عدد من قدم من الحضر فشكل 16 فرد من العينة وبنسبة 23% فهذا ناتج عن المشاكل التي عاشها ويعيشها العراق من عادات اجتماعية متخلفة تبتدأ من الثأر وتنتهي بالحروب وعدم الاستقرار في بعض المدن العراقية بسبب الارهاب وما أفرزه من ظاهرة هجرة السكان من مدنهم غير الآمنة باتجاه مدن أكثر امان والنجف ولاشك في ذلك من أكثر المدن أمان وهي الأقرب الى المناطق الساخنة في العراق.

جدول رقم (2) التوزيع حسب مكان السكن السابق العدد والنسبة

مكان السكن	العدد	النسبة
ريف	54	77
حضر	16	23

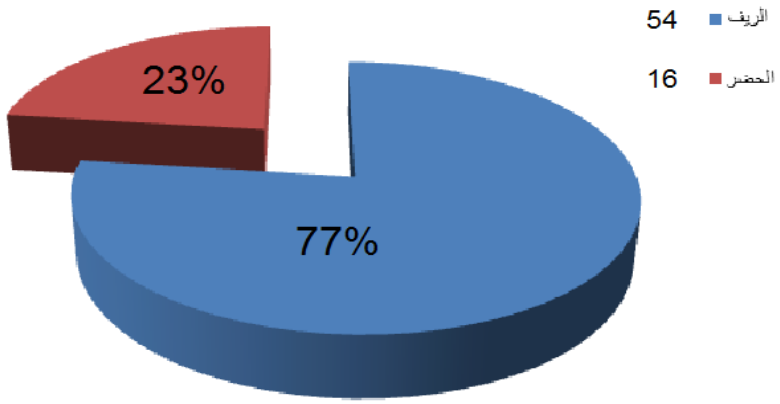

شكل رقم (2–2) التوزيع حسب مكان السكن السابق العدد والنسبة

ثالثا: التحليل حسب تنوع المهن

اي تجمع بشري في أي مكان وزمان لن يكتسب هوية وجوده إلا من خلال نشاط او فعالية يمارسها في هذا المكان بغض النظر عن شرعية ام عدم شرعية ذلك المكان. فالعشوائيات هي مكان وينطبق عليها كما ينطبق على غيرها من الأمكنة من تنوع الأنشطة في المكان خارج الريف ونعني ذلك المدينة. لذا الجدول والشكل رقم (3) كليهما يعكس هذا التنوع في المهن في العشوائية مدار البحث والدراسة، لدينا أربع مهن رئيسية إذا اعتبرنا المرأة العاملة في بيتها تمارس مهنة من المهن (مدبرة منزل أو ربة بيت) وهذه شكلت عدد 8نساء من العينة وبنسبة 11% وهي اقل نسبة إذا ما قورنت ببقية المهن الأخرى، أما مهنة فلاح سجلت عدد 19 من العينة وبنسبة 27% هذه الفئة غادرت الريف ولكن الريف لم يغادرها فقد بقيت تمتهن الفلاحة حتى في المدينة. اما موظف سجلت 9 افراد وبنسبة 13% وهي نسبة منخفضة، في حين العدد 34 فردا كاسب وبنسبة 49% اي نصف العاملين في العشوائية هم من الكسبة وتعني مختلف المهن التي تعتمد على الجهد البدني وهذا دليل على تردي المستوى المهني والتعليمي لهذه الفئات.

جدول رقم (3) التوزيع حسب المهنة العدد والنسبة

المهنة	العدد	النسبة
كاسب	34	49
موظف	9	13
فلاح	19	27
ربة بيت	8	11

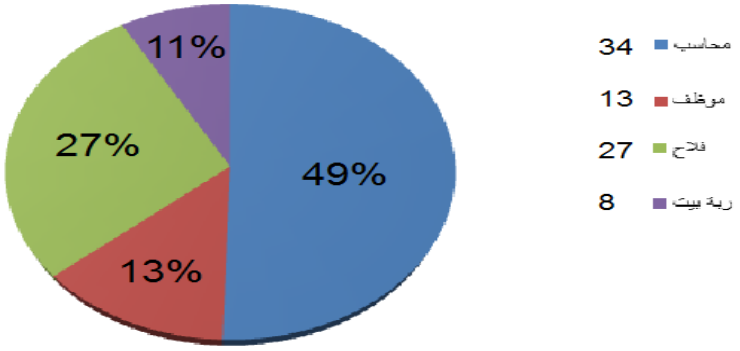

شكل رقم (2–3) التوزيع حسب المهنة العدد والنسبة

رابعا: التحليل حسب نوع خدمات الوحدة السكنية

إن الصور في المبحث الأول عن نوع الخدمات سواء كانت داخل أو خارج الوحدة السكنية خير دليل على تردي الخدمات في الوحدة السكنية. إلا أن الاستبيان اظهر لنا مدى تردي الخدمات إلى درجة أن مستوى جيد في الخدمة مفقود تماما في العدد والنسبة بينما تفي بالغرض كان العدد من العينة 16 فردا وبنسبة 23%، في حين سيئة سجلت اكثر من نصف عدد العينة 54 فرد وبنسبة 77% أي الحياة في الوحدة السكنية أشبه بالعقوبة منها إلى الحياة العادية جدا. وهذا مؤشر على عدم صلاحية المساكن للسكن البشري الذي يليق بكرامة الانسان ونحن نعيش في زمن الانعتاق من العبودية للسلطة أو للعوز المادي في بلد يُعد من البلدان الثرية بمخزونها البترولي وحتى الطبيعي.

جدول رقم (4) التوزيع حسب نوع خدمات الوحدة السكنية العدد والنسبة

نوع الخدمة	العدد	النسبة
جيدة	صفر	صفر
تفي بالغرض	16	23
سيئة	54	77

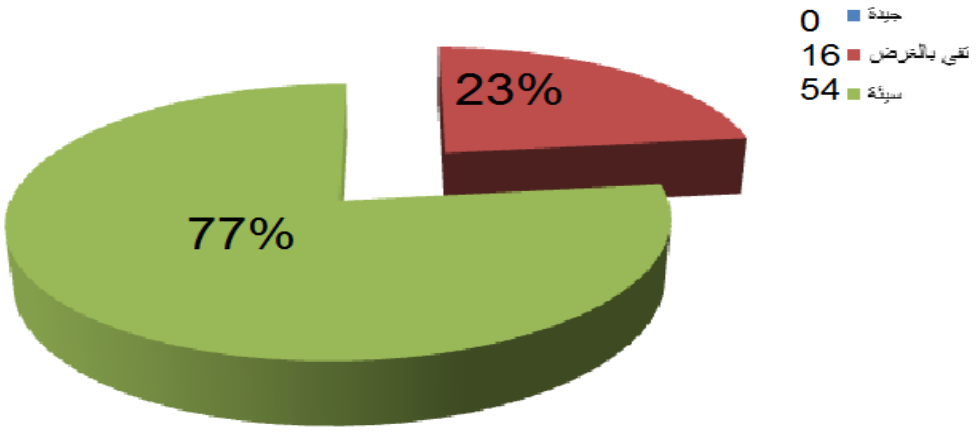

شكل رقم (2-4) التوزيع حسب نوع خدمات الوحدة السكنية العدد والنسبة.

خامسا: التحليل حسب نوع سقف المسكن

إنّ تفشي ظاهرة التطاول في البنيان في الوحدات السكنية بل تعداها إلى تغليف المساكن من الخارج بأشكال وأحجار مزججة لهو دليل على البذخ والرفاهية لطبقات كانت بالأمس تتحسر على لقمة العيش، وهذه الطبقات تنقسم الى مجموعتين، ألأولى من افرازات فترة الحصار الظالم والثانية من إفرازات التغيير بعد 2003 . إلا أن من الافرازات المؤلمة انشار العشوائيات في اطراف وحول المدن العراقية وهي دليل صارخ على التوزيع الغير عادل للثروة والانحراف الخطير في ميزان العدل الاجتماعي، والجدول والشكل رقم (5) الشاهد والدليل على هذا الظلم الاجتماعي والغبن الاقتصادي الذي يُصيب فئة محرومة من الشعب العراقي. بحيث 52 فرد من العينة سقوفها من الخشب والحصران وهذه شكلت نسبة 74%، ونسبة الثلثين، وهي مؤشر على عدم استقرار نفسي واجتماعي واقتصادي صارخين. في حين 11 فرد من العينة كانت سقوفهم من الطابوق (عكادة) شكلت نسبة 16% في حين 7 افراد من العينة وبنسبة 10% سقوفهم من المسلح وكلا هاتين الفئتين شكلا ثلث العينة وهو الثلث المرفه في جو من الجحيمية القاتلة، لأنه سقف بلا خدمات وشوارع نظامية لا يساوي شيئا في بعض الاحيان لبعض السكان، ربما هؤلاء أفضل من الفئة الاولى لأنه لديهم سقف يحميهم من مطر الشتاء وبرده وحر الصيف وسمومه.

جدول رقم (5) المواد المستعملة في بناء السقف العدد والنسبة

المواد	العدد	النسبة
خشب وحصران	52	74
عكادة	11	16
مسلح	7	10

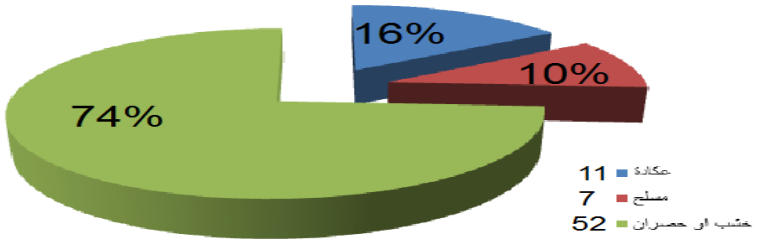

شكل رقم (2–5) المواد المستعملة في بناء السقف العدد والنسبة

سادسا: التحليل حسب مدة السكن في العشوائية

إن وجود فئات مختلفة حسب مدة السكن في العشوائية مؤشر على نمو وبقاء العشوائية بل حتى على يأس الناس فيها من التغيير باتجاه حياة افضل، والدليل هناك فئات جديدة عمرها السكني سنة واكثر. لذلك يعرض لنا الجدول والشكل رقم (6) أن فئات العمر السكني من 1–4 سنوات سجلت 14 فردا وبنسبة 20% وهي نسبة ليست قليلة، في حين الفئات من 4–9 سنوات سجلت 22 فردا من العينة وبنسبة 31% وهذه نسبة استسلمت لواقعها الجديد، بينما الفئة الاكبر هي 10 سنوات فما فوق هذه شكلت 34 فردا من العينة ونسبة تقترب من النصف وهي 49% من العينة وهذه الفئة قد غرقت في رمال ووحل العشوائية لأنها لا بديل لها بالمطلق طالما بقي الواقع العراقي اسير نفس الوجوه والمتغيرات الهلامية. كل هذه المؤشرات تقول ان البيئة خارج العشوائية طاردة للفقراء والعشوائية تعمل كالمغناطيس تجذبهم إلى وحلها وجوها الخانق الذي ولا شك سوف يفرز في المستقبل المنظور فئات حاقدة وناقمة على المجتمع.

جدول رقم (6) مدة السكن في العشوائية عدد الأسر من العينة والنسبة

المدة	العدد	النسبة
1–4 سنوات	14	20
4–9 سنوات	22	31
10سنوات واكثر	34	49

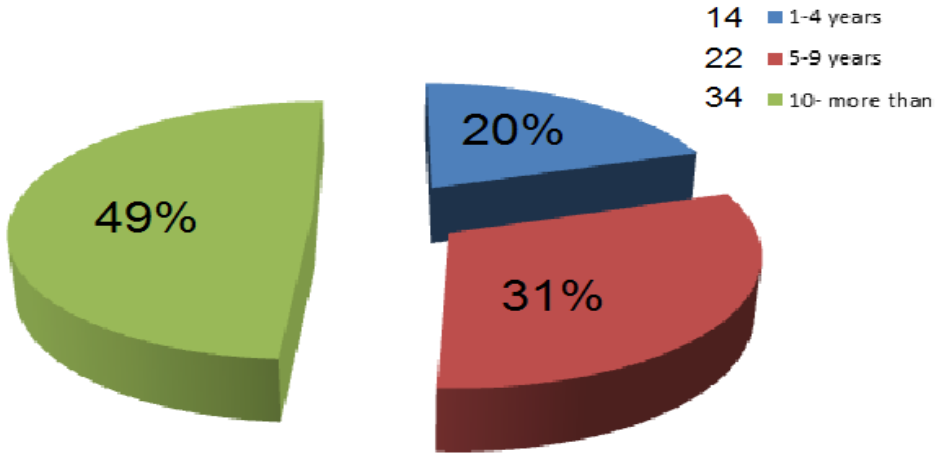

شكل رقم (2–6) مدة السكن في العشوائية عدد الأسر من العينة والنسبة

سابعا: التحليل حسب المستوى العلمي لرب الاسرة

المعرفة والتعليم هي الرصيد الحقيقي لأي تنمية بشرية وبدونهما تصبح التنمية مجرد شعارات بلا محتوى يلامس مشاكل الواقع ويضع الحلول لها. إن الفرد المتعلم هو مادة التنمية وأداتها للتغيير المكاني ثقافيا كان أم اجتماعيا واقتصاديا، كما أن التعليم يوفر فرص أكثر للباحثين عن العمل في كل القطاعات، إلا أن حظ العشوائيات على ما يبدو قليل في هذا المجال، فالجدول والشكل رقم (7) يسلطان الضوء على اربع مستويات من التعليم وجاءت فئة أمي في الطليعة بعدد من العينة 41 فرد رب اسرة وبنسبة تجاوزت النصف بلغت 59% من العينة، وهذا مؤشر سلبي لا يستهان به، بينما فئة يقرأ ويكتب جاء بالمرتبة الثانية بعدد 20 ربً اسرة من العينة وبنسبة 29% وهذا ولا شك مؤشر ايجابي نوعا ما، في حين فئة التعليم الاعدادي جاءت في المرتبة الثالثة بعدد 6 من العينة وبنسبة 8% وهي ايجابية مقارنة بالفئة الاولى (امي) ، واحتلت فئة التعليم المتوسط الفئة الرابعة من حيث العدد 3 رب اسرة وبنسبة 4% وهو الآخر مؤشر ايجابي ايضا، ولكن الاستنتاج الأهم أن العشوائيات خزان كبير للأميين ومن ثم يحتاجون إلى جهد إضافي للنهوض بالتنمية البشرية في مثل هذه المستوطنات.

جدول رقم (7) المستوى التعليمي لرب الاسرة العدد والنسبة

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
امي	41	59
يقرا ويكتب	20	29
متوسط	3	4
اعدادي	6	8

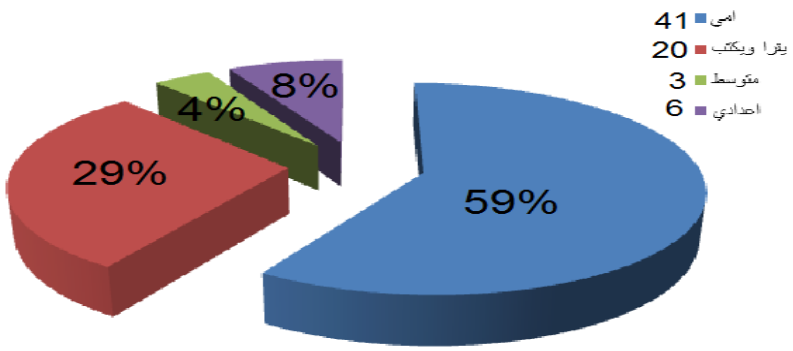

شكل رقم (2–7) المستوى التعليمي لرب الاسرة العدد والنسبة

ثامنا: تحليل نوع السكن

إن نوع السكن أو نمط النسيج الحضري يعطي دلالة كبيرة على الوضع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأسرة في الحيز المكاني، وأحيانا التسميات تكون مظللة وخصوصا إذا ما كان الحديث عن العشوائيات، مثلا الحديث عن الشقة يعني ان اسرة محشورة في شقة، ودلالة مفردة شقة في العرف الشرقي مؤشر على مستوى متدني من الدخل مما اضطر هذه الأسرة للسكن في شقة. أما دار منفصلة فهي تعني الكثير والدار لها مدلول اجتماعي واقتصادي محمود في المجتمع. بينما في العشوائيات تكتسب المسميات معاني ومدلولات مختلفة تماما، فالشقة في العشوائية تعني سقف من الطابوق (عكادة) أو الإسمنت المسلح وهذه شكلت من حيث عدد العينة 21 شقة وبنسبة 30% وسكان الشقق في العشوائيات يعتبرون من الفئات المرفهة في مقياس العشوائيات، وهي مع ذلك تعتبر فئة لا تتجاوز الثلث. في حين شكلت الدار المنفصلة 49 دارا وبنسبة 70% من العينة وهي ولا شك لا تعني أنها دار تتمتع بكل مواصفات الدار التي نعنيها والصور في المبحث الأول تغنينا عن الكلام، شكل (8 و9)، وهو مؤشر على الاكتظاظ.

جدول رقم (8) نوع السكن من العينة العدد والنسبة

نوع السكن	العدد	النسبة
شقة	21	30
دار منفصلة	49	70

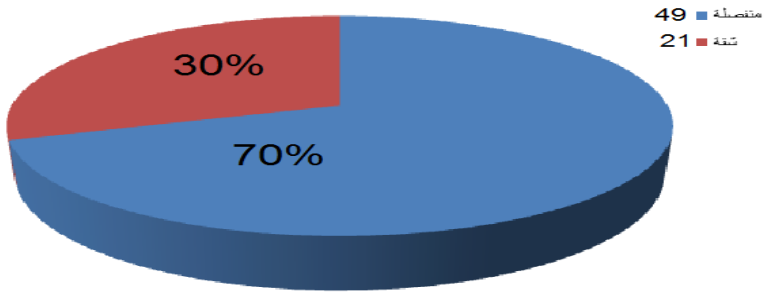

شكل رقم (2–8) نوع السكن من العينة العدد والنسبة

تاسعا: تحليل الفئات الدخلية (مقدار دخل كل فئة)

الأنسان كان ومازال يقصد المكان الذي يستطيع ان يحقق فيه دخل أفضل، والدخل مؤشر اقتصادي واجتماعي في الوقت نفسه ولأن العشوائيات هي ملاذات لذوي الدخول المنخفضة بامتياز. والجدول والشكل رقم (9) يوضحان بدقة شديدة رتب الفئات الدخلية في العشوائية كانت الرتبة الأولى للفئة الدخلية اكثر من 300الف دينار العدد 3 أسر والنسبة 4% وإذا ما عكسنا الرتبة على أساس النسبة ستكون الرابعة. أما فئة 250–300 الف دينار الرتبة الثانية سجلت 9 اسر وبنسبة 13% إلا أنها في الحقيقة في الرتبة الثالثة. في حين فئة 100– 200 الف دينار في المرتبة الثالثة سجلت 32 أسرة وبنسبة 46% واحتلت الرتبة الاولى لأنها قريبة من نصف العينة، بينما فئة أقل من 100الف دينار جاءت في الرتبة الرابعة والتي سجلت 26 اسرة وبنسبة 37% مسجلة الرتبة الثانية. الاستنتاج الأهم أن فئات الدخل المنخفض تشكل أكثر من ثلثي سكان العشوائيات وهذا مؤشر على تردي الوضع المعيشي لهذه الفئات.

جدول رقم (9) مقدار دخل الأسرة (الفئات الدخلية) العدد والنسبة

مقدار الدخل	الرتبة	العدد	النسبة	الرتبة
أقل من 100الف دينار	4	26	37	2
100– 200 الف دينار	3	32	46	1
250–300 الف دينار	2	9	13	3
اكثر من 300الف دينار	1	3	4	4

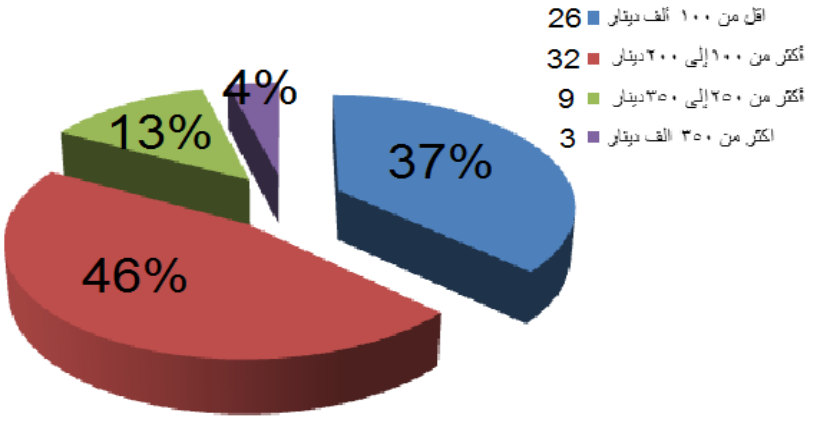

شكل رقم (2–9) مقدار دخل الأسرة (الفئات الدخلية) العدد والنسبة

عاشرا: التحليل حسب مواد البناء للوحدات السكنية

يعرف المعماريون اكثر من غيرهم أن البناء اي بناء هو وظيفة وجمال ومتانة، إذا ما أردنا أن نضع العينة موضع الدراسة والتحليل على هذه المعايير، فأن البلوك والإسمنت هو الأمتن اما الوظيفة متحققة بينما الجمال لم يعد له أهمية في عالم العشوائيات وهو يحتل المرتبة الثالثة وبعدد 9 وحدات سكنية وبنسبة 13%، أما الطابوق والجص احتل المرتبة الرابعة بعدد 5 وحدات سكنية وبنسبة 7%. بينما المرتبة الاولى كانت للطابوق والطين بواقع 31 وحدة سكنية وبنسبة 44%، والمرتبة الثانية كانت للبلوك والطين بواقع 25 وحدة سكنية وبنسبة 36%، ما زلنا في معايير الوظيفة والجمال والمتانة، فإن الرتبتين الأولى والثانية لم تحقق من المعيار سوى الوظيفة فقط وهي ولا شك منقوصة في غياب الجمال والمتانة. الاستنتاج الأهم أن النسيج العمراني في العشوائية قبيح وغير متين وعرضة للانهيار في ظل ظروف مناخية متقلبة.

جدول رقم (10) المواد المستعملة في البناء من العينة العدد والنسبة

المواد المستعملة	العدد	النسبة	الرتبة
بلوك وطين	25	36	2
طابوق وجص	5	7	4
بلوك واسمنت	9	13	3
طابوق وطين	31	44	1

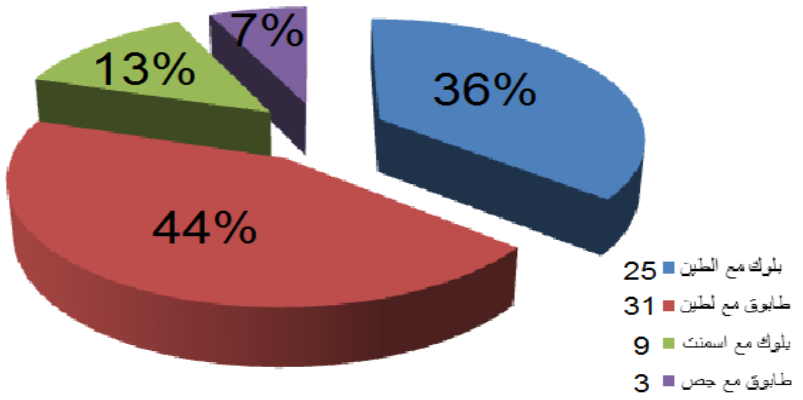

شكل رقم (2–10) المواد المستعملة في البناء من العينة العدد والنسبة.

الحادي عشر: التحليل حسب الاكتظاظ في الوحدة السكنية

العشوائية هي في الأساس مكان مكتظ وغير منتظم ويتميز بكثافة سكانية وسكنية عالية والنسيج العمراني فيها عضوي متنافر وغير منتظم، والجدول والشكل رقم (11) تعرض لنا ثلاث فئات، فئة عائلة واحدة في المسكن وهذه شكلت 41 عائلة من العينة وبنسبة 59% وهي نسبة كبيرة اكثر من نصف وهو مؤشر جيد على انخفاض الاكتظاظ على اساس اسرة واحدة في المسكن ولكن المشكلة قد لاتنتهي إذا علمنا أن المسكن في الحقيقة غرفة واحدة او غرفتين في الأغلب. بينما فئة عائلتان في المسكن الواحد فقد سجلت 26 مسكنا بعائلتين وبنسبة 37% وهذا مؤشر اكتظاظ مرتفع ينبئ بتوسع محتمل في العشوائية في حال غياب ضوابط التوسع الحضري في العشوائية. اما الفئة ثلاث عوائل في المسكن الواحد فهذه الفئة سجلت 3 مساكن وبنسبة 4% وهذا الاخر مؤشر اكتظاظ عالي جدا سوف يولد نمو في مساحة العشوائية خصوصا في غياب الضوابط والتشريعات والقوانين، أصلا أن العشوائية هي نتاج لغياب القوانين والتشريعات التي تحمي الأرض العامة وحتى الخاصة في أطراف وحول المدن.

جدول رقم (11) العوائل في المسكن (الاكتظاظ) العدد والنسبة

عدد العوائل	العدد	النسبة
عائلة واحدة	41	59
عائلتان	26	37
ثلاث عوائل	3	4

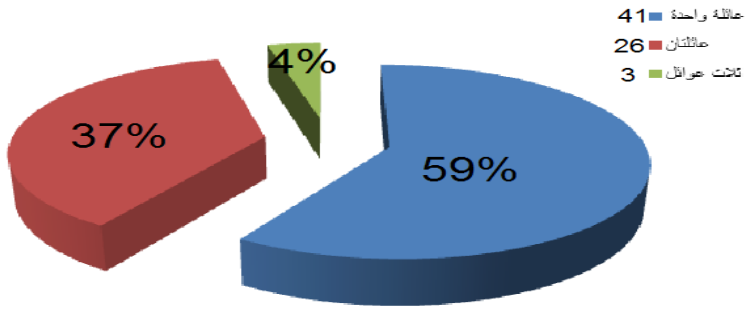

شكل رقم (2-11) العوائل في المسكن (الاكتظاظ) العدد والنسبة

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1- هناك فجوة كبيرة بين عدد الذكور والاناث يعطينا مؤشر لعدم استقرار نفسي ومكاني في العشوائية، هذا من جهة ومن جهة اخرى أن هذه العشوائية قابلة للتوسع والتضخم في حال عمد الذكور إلى الزواج أو جلب زوجاتهم من الريف أو من أي مكان آخر.

2- أكثر من ثلثي سكان العشوائية هم من سكان الريف بمعنى آخر مهاجرين من الريف للمدينة وذلك تحت تأثير جملة من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، بينما الثلث الآخر من السكان فقد هاجروا من مدن اخرى تحت تأثير الأوضاع الامنية غير المستقرة بعض المدن العراقية وأسباب أُخرى. بمعنى أدق بقاء او زوال العشوائية مرهون بتحسن الوضع في الريف والمدن الاخرى.

3- نصف العاملين في العشوائية هم من الكسبة وتعني مختلف المهن التي تعتمد على الجهد البدني وهذا دليل على تردي المستوى المهني والتعليمي لهذه الفئات، ناهيك النصف الآخر مازالوا يمارسون الفلاحة وهذا يعنى ممكن خلق هجرة معاكسة من المدينة للريف وخصوصا لهذه الفئات التي مازالت مرتبطة بمهنة الفلاحة إذا ما تحسن الوضع في الريف القريب من المدينة.

4- الحياة في العشوائية أشبه بالعقوبة منها إلى الحياة العادية. وهذا مؤشر على عدم صلاحية المساكن للسكن البشري الذي يليق بكرامة الانسان ونحن نعيش في زمن الانعتاق من العبودية للسلطة او للعوز المادي في بلد يُعد من البلدان الثرية بمخزونها البترولي وحتى الطبيعي، وهذا مؤشر على اهمال الجهات ذات العلاقة بهؤلاء الناس.

5- أكثر من ثلثي السقوف لا تحمي ساكنيها من الحر صيفا ولا من البرد والمطر شتاءً، وهو دليل صارخ على التوزيع الغير عادل للثروة والانحراف الخطير في ميزان العدل الاجتماعي، علاوة على ذلك ان هذا الظلم الاجتماعي والغبن الاقتصادي يُصيب فئة محرومة من الشعب العراقي. بحيث اكثر من نصف سكان العشوائية سقوفها من الخشب والحصران وهو مؤشر على عدم استقرار نفسي واجتماعي واقتصادي.

6- هناك مؤشرات قوية تقول إن البيئة خارج العشوائية طاردة للفقراء، والعشوائية تعمل كالمغناطيس تجذبهم إلى مستنقعها وجوها الخانق الذي ولا شك سوف يفرز في المستقبل المنظور فئات حاقدة وناقمة على المجتمع. وهذا ما يعقد الحلول المستقبلة إذا كانت هناك حلول في القريب المنظور.

7- المعرفة والتعليم هي الرصيد الحقيقي لأي تنمية بشرية وبدنوهما تصبح التنمية مجرد شعارات بلا محتوى يلامس مشاكل الواقع ويضع الحلول لها. في حين أكثر من نصف السكان في العشوائية اميون لا يُحسنون القراءة والكتابة. الاستنتاج الأهم أن العشوائيات خزان كبير للأميين ومن ثم يحتاجون إلى جهد إضافي للنهوض بالتنمية البشرية في مثل هذه المستوطنات.

8- في العشوائيات تكتسب المسميات معاني ومدلولات مختلفة تماما، فالشقة في العشوائية تعني سقف من الطابوق (عكادة) أو الإسمنت المسلح وهذه شكلت من حيث عدد العينة وسكان الشقق في العشوائيات يعتبرون من الفئات المرفهة في مقياس العشوائيات، وهي مع ذلك تعتبر فئة لا تتجاوز الثلث. في حين مثلت الدار المنفصلة الثلثين وهي ولا شك لا تعني أنها دار تتمتع بكل مواصفات الدار التي نعنيها والصور تغنينا عن الكلام وهو مؤشر على الاكتظاظ والحرمان.

9- الإنسان كان ومازال يقصد المكان الذي يستطيع ان يحقق فيه دخل أفضل، والدخل مؤشر اقتصادي واجتماعي في الوقت نفسه، ولأنَ العشوائيات هي ملاذات لذوي الدخول المنخفضة. الاستنتاج الأهم أن فئات الدخل المنخفض تشكل أكثر من ثلثي سكان العشوائيات وهذا مؤشر على تردي الوضع المعيشي لهذه الفئات.

10- يعرف المعماريون اكثر من غيرهم أن البناء اي بناء هو وظيفة وجمال ومتانة، إذا ما أردنا ان نضع العينة موضع الدراسة والتحليل على هذه المعايير، فأن البلوك والإسمنت هو الأمتن اما الوظيفة متحققة بينما الجمال لم يعد له أهمية في عالم العشوائيات وهو يحتل المرتبة الثالثة. الاستنتاج الأهم أن النسيج العمراني في العشوائية قبيح وغير متين وعرضة للانهيار في ظل ظروف مناخية متقلبة.

11- العشوائية هي في الأساس مكان مكتظ وغير منتظم ويتميز بكثافة سكانية وسكنية عالية والنسيج العمراني فيها عضوي متنافر وغير منتظم. هناك مؤشر اكتظاظ عالي جدا سوف يولد نمو في مساحة العشوائية خصوصا في غياب الضوابط والتشريعات والقوانين، أصلا أن العشوائية هي نتاج لغياب القوانين والتشريعات التي تحمي الأرض العامة وحتى الخاصة في أطراف وحول المدن.

ثانيا: التوصيات

1- العشوائية تبدء بشخص واحد او بأسرة واحدة هذا لا يعني أن تنظر السلطات المحلية بعين الرحمة لهذه الاسرة وهي تخرق القانون وهذا يشجع الآخرين على خرق القانون مما يُفقد القانون قدرته على الضبط والتوجيه فتنفلت الأمور من عقالها، لذلك على السلطات المحلية أن لا تكون طرف في خرق القانون وهي في نفس الوقت الحارسة على تطبيق القانون.

2- طالما ثلثي سكان العشوائية هم من سكان الريف بمعنى آخر مهاجرين من الريف للمدينة على السلطات المحلية أن تبحث في اسباب الهجرة في الريف وتحاول وضع الحلول لها قبل ان تتفاقم المشكلة في المدينة كعشوائيات يصعب حلها في المدينة بسهولة.

3- على السلطات المحلية أن تضع برامج وخطط تشجع على خلق هجرة معاكسة من المدينة للريف وخصوصا للفئات التي مازالت مرتبطة بمهنة الفلاحة إذا ما تحسن الوضع في الريف القريب من المدينة.

4- إذا تعذر العودة إلى مناطق الطرد لأي سبب على السلطات المحلية أن لاتعتبر العشوائيات وضع دائم لأنها أشبه بالعقوبة منها إلى الحياة العادية. وهذا مؤشر على عدم صلاحية المساكن للسكن البشري الذي يليق بكرامة الانسان، خصوصا والعراق يُعد من البلدان الثرية بمخزونها البترولي وحتى الطبيعي أذن لابد من خطط بديلة.

5- نصف سكان العشوائية سقوفها من الخشب والحصران وهو مؤشر على عدم استقرار نفسي واجتماعي واقتصادي، على السلطات المحلية أن لاتبقى متفرجة وأن تسارع في إيجاد حلول سريعة تساهم في تقليل إحساس سكان العشوائية بالمظلومية والغبن، من خلال تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والمعونات الاقتصادية.

6- على السلطات المحلية أن تسعى جاهدة لدمج سكان العشوائية في البيئة المحيطة من خلال إشراكهم في الفعاليات والمناسبات لكي لاتفرز العشوائيات في المستقبل المنظور فئات حاقدة وناقمة على المجتمع. وهذا ما يعقد الحلول المستقبلة إذا كانت هناك حلول في القريب المنظور.

7- يبرز دور المجتمع والسلطات المحلية في التعليم والتنمية البشرية طالما بقيت العشوائيات خزان كبير للأميين وبالتالي يحتاجون إلى جهد إضافي للنهوض بالتنمية البشرية في مثل هذه المستوطنات.

8- على المجتمع والسلطات المحلية أن تنظر بعين الرحمة للفئات الأكثر فقرا في العشوائيات لأنه هناك أكثر من ثلثي سكن العشوائيات لا تتمتع بسكن بكل مواصفات الدار التي نعنيها والصور تغنينا عن الكلام وهو مؤشر على الاكتظاظ والحرمان.

9- العشوائيات هي ملاذات لذوي الدخول المنخفضة فهم يشكلون أكثر من ثلثي السكان فيها وهذا مؤشر قوي للسطات المحلية أن تشرك هؤلاء الناس في دورة العمل في المحافظة في المهن التي لا تحتاج شهادات ومؤهلات دراسية في حين يحتاجون إلى أعادة تأهيل وتدريب في الأعمال البلدية والحراسات ورعاية الحدائق العامة والمناطق الخضراء.

10- أن النسيج العمراني في العشوائية قبيح وغير متين وعرضة للانهيار في ظل ظروف مناخية متقلبة، ناهيك عن غياب تخطيط الشوارع، فالعشوائية أشبه بالمتاهة التي يلجأ إليها المطلوبين للقانون وحتى المجرمين، كما يصعب دخول سيارات الإسعاف لإسعاف الحالات الحرجة لذلك على السلطات المحلية لكي تُسهل الدخول والخروج من العشوائية أن تضبط تخطيط الشوارع في العشوائية طلبا للأمن والأمان كأجراء مؤقت لحين وضع حل ناجز في المستقبل.

11- هناك مؤشر اكتظاظ عالي جدا سوف يولد نمو في مساحة العشوائية، على السلطات المحلية والبلدية أن تلجأ للقانون وللسلطة في تثبيت مساحة العشوائية لكي لا تتفاقم المشكلة أكثر، ولكي لا تقضم او تتمدد العشوائية في مساحات جديدة.

الملاحق:

نموذج الاستبيان :

1- الجنس : ذكر □ انثى □

2- مكان السكن سابقا : ريف □ حضر □

3- نوع المهنة : كاسب □ فلاح □ ربة بيت □ موظف □

4- نوع خدمات الوحدة السكنية : جيدة □ سيئة □ تفي بالغرض □

5- المواد المستعملة في بناء السقف : عكاده □ مسلح □ خشب وحصران □

6- مدة السكن بالمنطقة : 1- 4سنوات □ 5-9سنوات □ 10سنوات واكثر□

7- المستوى التعليمي لرب الاسرة : امي □ يقرا ويكتب □ متوسط □ اعدادي □

8- فئة الدار : شقة □ دار منفصلة □

9- مقدار الدخل الشهري للأسرة : اقل من100الف □ 100-200الف □

250-300الف □ اكثر من 300الف □

10- المواد المستعملة في البناء : بلوك وطين □ طابوق وطين □ بلوك واسمنت □ بلوك وجص □.

Conflicts of Interest

The author declares that they have no conflicts of interest.

المصادر:

[1] مي اسامة وآخرون. تدني مستوى المرافق في المناطق تدني مستوى المرافق في المناطق العشوائية في محافظة القاهرة، ورقة مقترح السياسات العدد1، الهيئة العامة للتخطيط العمراني القاهرة، 2016.

[2] الأسدي، صلاح هاشم زغير (2013). مشكلة السكن العشوائي في مدينة لبصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الثامنة/العدد(15)، 2013.

[3] موسى، فراس جاسم.العشوائيات في العراق قراءة في المخاطر والحلول، مجلس النواب، دائرة البحوث، قسم البحوث،2017.

[4] إبراهيم، ذكرى عبدالمنعم. العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية. مجلة كلية الآداب العدد 100– جامعة بغداد، 2014.

[5] عذراء عبد الأمير حسن. انعكاسات السكن العشوائي في مدينة الديوانية، جامعة القادسية– كلية الآداب قسم الجغرافية، بحث تخرج كجزء من متطلبات نيل شهادة بكالوريوس في الجغرافية، 2018.

[6] الهيبتات، وزارة التخطيط، البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي، 2016.

[7] لينا عبد الامير، السكن العشوائي ،مشروع تخرج قدم لمعهد التخطيط الحضري والاقليمي لنيل شهادة دبلوم ، جامعة بغداد، 2008.

[8] عبد الحميد سلمان، السكن العشوائي والحلول الواعدة، جريدة الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر دمشق، 2006.

[9] الملا حويش، لؤي طه. السكن العشوائي والعنف الاجتماعي. مركز التخطيط الحضري والاقليمي – بغداد،2005.

[10] مجلس الشورى. الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، لجنة الخدمات دورة الانعقاد العادي (الدورة 14)، القاهرة، 1994.

[11] مكي عبدالحميد. آفاق التحضر والسكن العشوائي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء– مجلة أهل البيت العدد الخامس عشر، 2014.

[12] عفيفي، ايمن نور، و علي، خالد صلاح الدين. الوسائل التكنولوجية في البناء كمحدد أساسي للارتقاء بالمناطق العشوائية بمصر، جامعة حلوان– قسم الهندسة المعمارية، 2004.

[13] المومني، مالك محمد. احياء السكن العشوائي وأثرها على البيئة الحضرية، عمان، المؤتمر المعماري الثالث، مدن مهددة، ص152، 2000.

[14] ربداوي قاسم. ندوة السكن العشوائي في سورية، وزارة الإسكان والمرافق في سورية، دمشق، 1991.

[15] الهيبتات. برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2009، ص 60، 2009.

[16] النعيم ، عبدالله العلي، الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية، ندوة (الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية)، القاهرة 2004،ص2، 2004.

[17] الهيبتات، برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، يوم الموئل العالمي ، اليابان ، 2001.

[18] جاسم، احسان عباس. تأثير المناطق العشوائية على الاستدامة الحضرية اليات تخطيطية مقترحة للتطوير، كلية الهندسة – جامعة واسط، 2016.